الاستدلال الذهني عند رضي الدين الاسترآباذي(٦٨٦هـ)
دراسة في ضوء منطق الجدل

مُؤَمّل عبد الله نجم البوبصيري
أ.م.د. وسام جمعة لفتة المالكي
جامعة البصرة /كلية التربية /القرنة / قسم اللغة العربية

ملخص البحث:

تبرز أهمية الاستدلال من كونه موضوعًا ذهنيًا يضبط الفكر, ويكون على نوعين: استدلال لغوي يعتمد على الاستقراء والسماع, واستدلال ذهني يعتمد على عمليات ذهنية توصل إلى نتائج معينة, وذلك نحو: القياس, والعلة, والأصل, وغيرها. وإن كان الاستدلال اللغوي أكثر قربًا إلى سليقة العرب, والمادة اللغوية المسموعة عنهم, فإن في الاستدلال الذهني اختبارًا لدرجة علماء اللغة ومقدرتهم الذهنية, أما إذا توافق الاستدلال والجدل فهي المرحلة المثلى, التي تنبيء عن قوة الفكر, ومتانة الحس اللغوي.

الكلمات المفتاحية: الاستدلال، الجدل، الاستراباذي، شرح الكافية، شرح الشافية.

Mental Reasoning in Radhi al-Din al-Astarabadi (686 AH): A Study in the Light of the Logic of Dialectic

Muammal Abdullah Najm Al-Bubsiri
Asst. Prof. Dr. Wissam Jumaa Lafta Al-Maliki
University of Basrah, College of Education / Al-Qurna, Department of Arabic Language

Abstract

The importance of reasoning lies in its nature as a mental subject that regulates thought, and it comes in two types: linguistic reasoning, which relies on induction and hearsay, and mental reasoning, which depends on mental processes leading to specific conclusions, such as analogy, causality, origin, and others. While linguistic reasoning is closer to the natural instinct of the Arabs and the linguistic material they heard, mental reasoning tests the level and intellectual capacity of linguists. The optimal stage is when reasoning and argumentation coincide, indicating the strength of thought and the robustness of linguistic intuition.

Keywords: reasoning, argumentation, al-Istrabadi, Sharh(commentary on)al-Kafiyah, Sharh(commentary on) al-Shafiyah.

المطلب الأول/ مفهوم الاستدلال والجدل:

قبل الخوض في هذا البحث لابد من التعرف على الاستدلال والجدل, فضلًا عن أنواع الاستدلال والطرائق الخاصة بكل نوع منه:

أولا/ الاستدلال:

-الاستدلال لغة: الاستدلال في اللغة من الفعل دلَّ, وقد ورد في معجم العين باب الدال: ((...والرجل يُدِلُّ على أقرانه في الحرب, يأخُذُهم من فَوق. والبازي يُدِلُّ على صيده. والدالَّة: مما يُدِلُّ الرجلُ على من له عنده منزلة أو قرابة قريبة: شِبهُ جراءة منه. والدلالة مصدر الدليل))[١], كما وجاء في المحيط فيما يخص مادة (دل): ((والدَّلالُ والدَّلَالَةُ والدِّلَالَةُ: مَصْدَرُ الدَّلِيلِ. ويقولون: اقْبَلُوا هُدَى اللهِ ودليلاه. وأدلَلْتُ الطَّرِيقَ: اهْتَدَيْت إليه. وهو لا يَدَلُّ بالطريق: أي لا يَعْرِفُه))[٢], إلا أن الزَّبيدي(١٢٠٦هـ) ذكر لمصطلح (الاستدلال) في مادة (د ل ل) معنى يقترب كثيرًا من معناه الاصطلاحي إذ قال: ((الاستدلالُ: تقريرُ الدليل لإثبات المدلول, وقد يكون مطاوعا لِدلَّهُ الطريق))[٣], فهو يطلق على الممارسة العلمية التي يستند فيها الدارس على الدليل في إثبات المدلول بـ(الاستدلال). ومن ذلك يتبين أن الاستدلال في اللغة من الفعل (دلَّ) أو (دلل) وهذا الأصل اللغوي يدور حول معان عدة: كجرأة الرجل على أقربائه, ومعرفته للطريق والوصول إليه, وتقرير الدليل لإثبات مدلول معين, وغير ذلك من المعاني, وهي كلها قريبة من المعنى الاصطلاحي للاستدلال كما سيتضح.

-الاستدلال اصطلاحا: من أهم التعريفات الاصطلاحية للاستدلال ما ذكره الفارابي(٣٣٩هـ), الذي عرَّفه تحت مصطلح (النقلة) التي هي بالذات (الاستدلال بالشاهد على الغائب) فقد قال فيها: ((وجهة هذه النقلة هو أن نعلم بالحس أن أمراً ما بحال ما وأن شيئا موجودٌ لأمر ما فينقل الذهنُ تلك الحال أو الشيء من ذلك الأمر إلى أمر آخر شبيه به فيحكم به عليه))[٤], والفارابي هنا يشترط في (النقلة) أن يكون المنقولُ منه محسوسًا, وأن يحصل التشابه بين المنقولُ منه المنقولَ إليه. ومن المحدثين نجد العلامة المظفر(١٩٦٤م) الذي أورد الاستدلال بوصفه هيأةَ تأليف الحجة التي رأى فيها أنها أسمى أهداف المنطقي, ومن خلال مباحث الحجة أو مباحث المعلوم التصديقي يتم التوصل إلى معرفة المجهول التصديقي, فالحجة: ((عبارة عمَّا يتألف من قضايا يتجه بها إلى مطلوب يُستحصل بها, وإنما سُمِّيتْ "حجةً" لأنه يحتج بها على الخصم لإثبات المطلوب, وتسمى "دليلا" لأنها تدل على المطلوب, وتهيئتها وتأليفها لأجل الدلالة يسمى "استدلالا"))[٥], إذ يرى أن الاستدلال هو هيأةُ تأليف الحجةِ التي يُحتج بها على الخصم, فهو صورةٌ تضم حججًا وأدلة يستند عليها المستدل لإثبات المطلوب, وينماز المظفر من سابقيه بأنه ذكر صريحًا وجود التخاصم في الاستدلال, ونجد بين علماء اللغة العربية ابن الأنباري(٥٧٧هـ) الذي خصص فصلًا بعنوان (الاستدلال) في كتابه الإغراب في جدل الإعراب, وابتدأ بتعريفه قائلا: ((اعلم أن الاستدلال طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب الفهم والاستعلام طلب العلم...والدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطرارا))[٦], والتعريف هذا يأخذ بطرف من المفهوم اللغوي للاستدلال من حيث إنه طلب الدليل, وطرف من المفهوم الاصطلاحي من حيث إنه انتقال من معلوم

إلى مجهول, فالاستدلال عند ابن الأنباري: طلبُ معلومٍ يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم, وهذا التوصل يكون اضطراريًا (أي ضروريًا لازمًا).

ويتبين من كل ذلك أن الاستدلال ضرب من الانتقال الذهني من معلوم إلى مجهول, وهو مرادنا هنا؛ فاللغة العربية لم تقف على كل ما سمع عن العرب, ولذلك كان للذهن العربي الوقَّاد دوره الفعال في الاستدلال لها من أجل حفظها وتقعيد قواعدها وكشف أسرارها, فأهمية الاستدلال تتجلى في اللغة العربية من حيث إنه يمثل ((أحد أبرز مظاهر الإبداع في النحو العربي، وأبرز العناصر المكونة لعلميته أيضًا، إذ إن النحو أحد العلوم الاستدلالية في الفكر الإسلامي بل إن الاستدلال يمثل احد الأسباب التي وسمت هذا العلم بالصعوبة والتعقيد))[٧].

-أنواع الاستدلال وطرائقه:

مادام الاستدلال عمليةً ذهنية فإنَّ أنواعه وطرائقه كثيرةٌ حتى أن هناك من يعبر عنها بأنها لا يحويها حصر[٨]؛ لأن الأذهان ليست متشابهةً بل فيها من الاختلاف ما يُميِّز شخصا من غيره, إلا أننا نستطيع القول: إن هناك نوعين من الاستدلال في علم المنطق:

١-الاستدلال المباشر: وهو الاستدلال الذي يكون فيه الانتقال إلى المطلوب من خلال توسط قضية واحدة معلومة, وطرائق هذا النوع هي: النقيض, والعكس المستوي, وعكس النقيض, والنقض[٩].

٢- الاستدلال غير المباشر: وهو الاستدلال الذي يتم فيه الانتقال إلى المطلوب بوساطة توسط أكثر من قضية, وطرائق هذا النوع هي: القياس, والاستقراء, والتمثيل[١٠].

وهناك من يقسم الاستدلال بحسب الطرائق الاستدلالية المعتمدة في ميدان الدرس النحوي على قسمين:

أ-الاستدلال اللغوي: ويضم السماع, والاستقراء, وما يقومان عليه من شواهد وأمثلة.

ب-الاستدلال الذهني: ويضم القياس, والإجماع, والعلة, والسبر والتقسيم, وباب الأولى, ومراعاة النظير, والاستحسان, واستصحاب الحال, والرجوع إلى الأصل[١١].وبحسب هذا التقسيم أرى أن الاستدلال الذهني أقرب إلى الاستدلال غير المباشر منه إلى الاستدلال المباشر؛ لأنه لا يعتمد على مادة لغوية كالسماع والاستقراء, وإنما يعتمد على عمليات ذهنية.

ثانيا/ الجَدَل:

-الجدل لغة: ورد في معجم العين: ((جدل: رَجلٌ جَدْلٌ مِجدالٌ، أي: خَصْمٌ مِخصام، والفِعْلُ جادل يجادلُ مجادلةً. وجَدَلْتُهُ جدلاً، مجزومٌ، فَانْجَدَل صريعًا، وأكثرُ ما يقال: جَدَّلْتُهُ تجديلاً أي صَرَعْتُه))[١٢], فالبائن من كلام الخليل(١٧٥هـ) أن الخصومةَ والغلبة من المعاني المصاحبة للجدل, أما ابن فارس(٣٩٥هـ) فقد أورد في تعريفه: ((الجيم والدال واللام أصلٌ واحدٌ, وهو من باب استحكام

الشيء في استرسال يكون فيه, وامتداد الخصومة ومراجعة الكلام))[١٣], فهو بالإضافة إلى إيراده معنى الخصومة, يرى أن الجدل يؤدي إلى استحكام الشيء واسترساله, وهذا الكلام دال على التطويل والتكثير, فالمجادل لغيره لا يقف حتى يرى أن الأمر قد أُحكم, وكلاهما يراجع الكلام حتى تُحسم الخصومة لصالح واحد منهما ويكون الأمر في أحسن ما يكون من الإحكام.

-الجدل اصطلاحا: ورد مصطلح الجدل عند أرسطو(٣٢٢ ق.م) الذي فسره انطلاقا من غرضه, فرأى فيه: ((طريقا يتهيأ لنا به أن نعمل من مقدمات ذائعة قياسا في كل مسألة تقصد, وأن نكون_ إذا أجبنا جوابا_ لم نأتِ فيه بشيء مضاد))[١٤], وهذا يعني أن أرسطو قد جعل الجدل صناعة تقوم على المقدمات الذائعة لبناء قياس محكم يحقق لنا الخلوص إلى إجابة لا تحمل في جوفها مضادًا, وبذلك يكون الجدل عنده (مهارة وفنًا) يعتمد على مقدمات مشهورة, والظاهر من كلامه أنه يخص الجدل بالإجابة على المسائل والكيفية التي تكون عليها الإجابة, فالمجيب عند الإجابة يرتكز على المقدمات الذائعة أو المشهورة من أجل استنباط الجواب, كما أن الجواب لا يكون عاديًا, فلا بد للمجيب أن يُحكِم الجواب بشكل لا يكون فيه مستبطنا للتناقض. أما الفارابي(٣٣٩ هـ) فذكر أن: ((صناعة الجدل هي الصناعة التي بها يحصل للإنسان القوة على أن يعمل من مقدمات مشهورة قياساً في إبطال وضع موضوعه كلي يتسلمه بالسؤال عن مجيب يتضمن حفظه، أي جزء من جزئي النقيض اتفق، وعلى حفظ كل وضع موضوعه كلي يعرضه لسائل يتضمن إبطاله، أي جزئين من جزئي النقيض اتفق ذلك))[١٥], فهو تعريف يكتنف فيه طرفي العملية الجدلية وغرض كل واحد منهما, والتي تدور بين سائل ومجيب يروم أحدهما حفظ الشيء ويندفع الآخر لإبطاله, وذلك يجري بالاعتماد على المقدمات المشهورة, ويبدو أن الفارابي يرى أن الجدل صناعة تقوم على (المهارة) كما أن المهارة تتحصل بممارسة الجدل, فهي عملية تبادلية, وهذا ما يظهر في قوله: (يحصل للإنسان القوة), ما يعني أن السالك لطريق الجدل سيكتسب قدرة على الإثبات والإبطال, فالجدل عملية ذهنية تتنامى بالرياضة والتمرين.

ومن ذلك يتبين أن الجدل لا يكون قالبًا منطقيًا توضع فيه مادة ما للخلاص إلى نتيجة معينة بطريقة ميكانيكية؛ ذلك أنه لا يوصل إلى أحكام قطعية, كما أنه يعتمد على مهارة المجادل وإجادته لهذه الصناعة, وهذا يعني بالضرورة أن الجدل خيط دقيق لا يَأمن سالكه من الوقوع في الخطأ إلا أن يكون على درجة من المهارة والقدرة الذهنية.

-آلية العمل بالاستدلال والجدل:

تقوم دراستي في هذا البحث على انتقاء المسائل الجدلية التي استدل عليها الاستراباذي(٦٨٦هـ) استدلالًا ذهنيًا, أي أني أتتبع المسائل التي وقع فيها جدل بين طرفين وأنظر في محاورتهما وما تحمله من الاستدلالات الذهنية التي تختلف فيها الغاية بين الإثبات والنفي والترجيح والتضعيف والاستحسان وغير ذلك, لأصل إلى نتائج لغوية من خلال ما يقدمه لنا الاستدلال الذهني ومنطق الجدل, واستغلال التفاعل بين الاثنين للوصول إلى آراء علمية نافعة يانعة بحول الله وقوته, موظفًا في عملي هذا منهج التحليل الوصفي لأنه_ بزعمي_ المنهج الأكثر منفعة في هذا البحث, وذلك من خلال النظر في النص وتحليل الجولات الجدلية للوقوف على كيفيات الممارسة الاستدلالية الذهنية التي تدور في إطار المنطق الجدلي عند رضي الدين(٦٨٦هـ) رحمه الله تعالى.

المطلب الثاني/ الاستدلال الذهني في ضوء منطق الجدل:

لجأ الرضي(٦٨٦هـ) إلى الاستدلال الذهني في شرحيه على الكافية والشافية, حيث إنه استعان به في كثير من المسائل التي دار عليها الجدل في الشرحين, ومن المسائل المهمة التي تضمنت جدلًا واستدلالًا ذهنيًا:

أولا/ الإعلال بالنقل:

يحظى الإعلال بالنقل بدرجة كبيرة من اهتمام الصرفيين, وهو نوع من التأثير الذي يصيب أحرف العلة, ويكون بنقل حركة حرف العلة إلى الحرف الصحيح الساكن الذي يسبقه, ويختص هذا في اثنين فقط من حروف العلة وهما (الواو, والياء), أما الألف فلا موضع لها هنا لأنها ساكنة مطلقا[١٦].

لقد شرع الرضي(٦٨٦هـ) بشرح كلام ابن الحاجب(٦٤٦هـ) وتبيانه وتفصيله, وفي أثناء شرحه يبدي موافقته لآراء صاحبه, أو يبين موقفه الرافض لها بما يمتلكه من حجة تُغَلِّب وجها آخر على ذلك الوجه المرفوض, وبعد أن شرح وبيَّن وفصل الحالات التي يحصل فيها نقل الحركة وكيفيات النقل وأمثلتها وعللها, وصل إلى بيان الحركات المنقولة وأحكام كل واحدة منها, فإذا كانت الحركة فتحة قلبت الواو والياء ألفا وذلك نحو (يَخَاف, ويَهَاب), أما إذا كانت ضمة نُقلت إلى ما قبلها وسلمت الواو نحو (يَقْوُل), على أنها إذا كانت كسرةً فإنها قد تكون تحت الياء أو الواو, فإن كانت تحت الياء سلمت بعد النقل نحو (يَبْيِع), وإن كانت تحت الواو قلبت الواو ياء بعد النقل نحو (يُقِيم, ويَطيح) وذلك لتعسر النطق بالواو الساكنة بعد كسر[١٧].

إلا أن الرضي بعد أن بيَّن حكم النقل لكل حركة من تلك الحركات, وجد نفسه بحاجة إلى الاحتراز من مجادل يقدم رأيًا لا يرضاه هو في هذه المسألة, ولذلك فقد فطن إليه سريعا, وبادر إلى قطع أمله وغلق الطريق أمامه بقوله: ((ولا تقول: إن الضم والكسر في نحو يَقْوُل ويَبْيِع نقلا إلى ما قبلهما للاستثقال؛ إذ لو كان له لم تنقل الفتحة في نحو يَخَاف ويَهَاب وهي أخف الحركات، فلا يستثقل وخاصة بعد السكون، ولاسيما في الوسط، وأيضا فالضمة والكسرة لا تستثقلان على الواو والياء إذا سكن ما قبلهما كما في ظبي ودلو))[١٨], فهو يتنبه بوساطة منطق الجدل إلى مجادل يظن ظنا أن النقل الحاصل في (يَقْوُل ويَبْيِع) حصل لعلة الاستثقال, ويرفض رأيه هذا مستدلا بالنظير, وهو من الاستدلالات الذهنية, إذ لو كان الأمر كذلك لما نقلت الفتحة في (يَخَاف ويَهَاب) مع انعدم الثقل؛ لأن الفتحة أخف الحركات, كما أنها جاءت بعد سكون وفي وسط الكلمة لا طرفيها مما ساهم في زيادة خفتها على اللسان, ثم إن الضمة والكسرة لا تكونان ثقيلتين على الواو والياء إذا ما تم تسكين ما قبلهما, واستدل على هذا بالقياس على ما ورد في كلام العرب من نحو (ظبيٍ, ودلوٍ) اللتين ظهر فيهما تنوين الكسر تحت الواو والياء من دون أن يكون في ذلك ثقل, فانتقل بهذا الاستدلال من أمر مفروغ منه إلى أمر مشكوك فيه, مما أدى إلى الوصول إلى يقين تام بأن الوجه الذي قدمه الجدلي المفترض يخلو من الدقة.

ولكن الجدل لم ينتهِ عند هذا الحد, بل افترض الرضي أن المجادل ظل يواصل عمله في التشكيك ومحاولة سلب النصر من أمامه, ولهذا فقد قدر أنه يوجه طعنا آخر لجوابه الأول بقوله: ((فإن قيل: ذلك لأن الاسم أخف من الفعل ، والأصل في الإعلال الفعل كما يجيء في باب الإعلال. قلت: نعم، ولكن الواو والياء المذكورين في طرف الاسم، وهما في الفعل في الوسط، والطرف أثقل من الوسط))[١٩], فهو افتراض بأن المجادل يطعن في جواب الرضي(٦٨٦هـ) من جهة التفاوت بين الاسم والفعل, فلأن الاسم

أخف من الفعل جاز نطق الكسرة في (ظبيٍ, ودلوٍ) من دون أن يكون في نطقها ثقل, ولكن هذا لا ينطبق على الفعل الذي يكون أثقل من الاسم, مما يؤدي إلى إثبات كلام الجدلي بأن النقل الذي كان في (يَقْوُل ويَبْيِع) حصل لعلة الاستثقال؛ ذلك أن الأفعال هي الأساس في باب الإعلال, ولكونها ثقيلة كان لزاما أن يحصل فيها النقل بقصد التخفيف. ولكن الرضي لم يكن سهلًا ليصمت أمام هذا الإشكال الجديد, بل إنه التفت إلى ما فيه من خلل يكمن في أن الاسم وإن كان أخف نسبيًا من الفعل إلا أن الواو والياء وقعتا في طرفه, في الوقت الذي يكونان فيه في وسط الفعل لا طرفه, والطرف أثقل من الوسط, فتوازن بذلك ثقل الاسم مع ثقل الفعل, مما يؤدي إلى دفع الحجة التي أوردها ذلك الجدلي المفترض ليثبت كلام الرضي أمامها بعد أن استدل عليه بالعلة الجلية.

ومع أن الرضي استطاع الاحتفاظ بالنصر ولم يسمح لأي مجادل أن يورد عليه إشكالًا يضعف من رأيه ويهدم ما بناه وحكم به, إلا أنه ما زال متوجسًا خيفة من إشكال جديد يأتي به الجدلي ليحاول أن يكسب فرصة جديدة عله يتمكن فيها من استحصال الغلبة لنفسه, ولذلك افترض قوله: ((فإن قيل: لم تستثقل في الاسم لكون الحركة الإعرابية عارضة. قلت: نوع الحركة الإعرابية لازم، وإن كانت كل واحدة منهما عارضة، ولو لم يعتد بالحركة الإعرابية في باب الإعلال لم يعلَّ نحو قاضٍ وَعَصًا؛ فإذا تبين أن النقل ليس الاستثقال قلنا: إنه وجب إسكان العين تبعا لأصل الكلمة، وهو الماضي من الثلاثي؛ إذ الأصل في الإعلال الفعل كما يبين في بابه، وأصل الفعل الماضي، فلما أسكنت نقلت الحركة إلى ما قبلها لتدل على البنية))[٢٠], فهو يفترض أن ذلك الجدلي المفترض يرد على جوابه السابق بوجه آخر ليبين فيه صحة اعتراضه الأول, إذ يرى أن الحركة لم تستثقل على الواو والياء في (ظبيٍ, ودلوٍ) _اللتين استدل بهما الرضي على أن النقل لم يكن لعلة الثقل_ لأنها حركة إعرابية, والحركة الإعرابية عارضة لا لازمة, ولذلك لم تترك ثقلًا على هذين الاسمين. فهو وجه جديد التف به الجدلي المعترض على الطرف الآخر ليظل طعنه في كلامه نافذًا, ولكن الرضي لم يكن بالسهل الذي يرضى لنفسه الخسارة, فقد كانت إجابته على هذا الإشكال حاضرة, إذ بيَّن أن هذا الوجه لا يثبت أيضًا؛ لأن الحركات الإعرابية لازمة, فلا تكاد كلمة أن تخلو من الحركة الإعرابية, وهذا لا ينفي كون كل حركة من تلك الحركات الإعرابية تعد عارضة في موضعها, إلا أنها إجمالا تعد حركات لازمة, ثم عمد الرضي إلى الاستدلال الذهني ليقوي كلامه هذا, حيث استدل بالقياس على (قاضٍ وَعَصًا) على ضرورة الاعتداد بالحركة الإعرابية في باب الإعلال؛ إذ لولا ذلك الاعتداد لم يُعل هذان الاسمان؛ ذلك لأن الأصل في عصا (عصو) ولكنها لما تحركت بالحركة الإعرابية وكان ما قبلها مفتوحًا حصل فيها إعلال بالقلب, فقلبت الواو ألفا, أما قاضٍ فكان الأصل فيها (قاضي) وقد استثقلت الحركة الإعرابية على الياء سواء أكانت ضمة أم كسرة, فحذفت تلك الحركة, وسكنت الياء, فالتقى عند ذلك ساكنان (التنوين, مع الياء), مما أدى إلى حصول إعلال بحذف الياء, مع بقاء التنوين دلالة على تلك الياء المحذوفة [٢١]. فبهت الجدلي بعد هذا الجواب المكتمل بالاستدلال, ولم يتمكن من تقديم وجه اعتراضي آخر, وثبت بذلك رأي الرضي(٦٨٦هـ) بعد أن استدل بالقياس, ثم عمد إلى الاستدلال بالرجوع إلى الأصل, حيث إن نقل الحركة حصل للتنبيه على أصل البنية, وهو الماضي الثلاثي؛ ذلك لأن الأصل في الإعلال هو الفعل, والأصل في الأفعال الماضي الثلاثي, فكان النقل للتنبيه على ذلك الأصل فيما عدا (فَعَل) المفتوح العين لتماثل حركة العين والفاء[٢٢]. والحق أن العلة التي ذكرها الرضي أكثر إقناعًا وأهمية من علة الاستثقال؛ لأن التنبيه على أصل البنية ضرورة كبرى في أبنية تختلف فيها حركة العين بين كسر وضم وفتح.

لقد حصحص الحق بعد السؤال والجواب الذي دار بين سائل ومجيب على طريقة المنطق الجدلي, فثبت بوساطة التعاون بين منطق الجدل والاستدلال الذهني صحة رأي الطرف الأصيل, وضعف رأي الطرف الآخر الدخيل الذي يريد الغلبة لنفسه, ويحاول

تضعيفًا وهدمًا لرأي خصمه ما كان عنده إلى ذلك من سبيل, فانتهت الخصومة ووصلنا إلى درجة مقنعة من اليقين بعد هذه المعركة الجدلية التي جاءت على ثلاث جولات من السؤال والجواب, تمكن فيها الأقوى حجة من الانتصار والغلبة بعد أن لبس درع الاستدلال الذهني, واستقوى بمنطق الجدل.

ثانيا/بنية المضارع الأجوف بالواو والياء والمنقوص بهما:

وهي من المسائل المهمة التي وجدها الرضي(٦٨٦هـ) بحاجة إلى الاستدلال والجدل, وقد بدأها بشرح كلام المصنف على عادته ومقتضى كتابه, حيثُ عمل على تفصيل كلامه وتوضيحه, و تناول في أثناء ذلك ما يمكن أن تكون عليه عين مضارع (فَعَلَ) من ضم أو كسر, ثم ذكر أن هذا الأمر يكون على اعتبارين, الاعتبار الأول هو الحالة التي كانت عليها الكلمة سماعًا, وذلك كما سمع الضم في (قَتَلَ, يَقْتُل) والكسر في (ضَرَبَ, يَضْرِب), أما الاعتبار الآخر فهو الكيفية التي يمكن أن تكون عليها الكلمة قياسًا على غيرها من الكلمات, وذلك نحو لزوم الضم في الأجوف والناقص الواويين, والكسر فيهما يائيين[٢٣]. وبعد أن واصل الشرح والتفصيل انتقل إلى حالة من الحالات التي تكون عليها عين المضارع مضمومة, وذلك في الأجوف بالواو والمنقوص بها, وكان له رأي في علة ضم العين في هذه الحالة, إذ يرى أن لزوم الضم كان حرصًا على بيان كون الفعل واويًا لا يائيًا, واستدل ببيان العلة وهو من الاستدلال الذهني, فلو أن الناطقين قالوا في قال وغزا: (يقوِل, ويغزِو) بالكسر بدلا من الضم لوجب أن يقلبوا (واو) المضارعين ياءً؛ فيحصل بذلك تغيير في أصل البنية, وهم لا يريدون التغيير مراعاةً لبيان البنية التي هي عندهم من أهم الأمور التي يجب مراعاتها, ثم إنهم إذا غيروا البنية في المضارع بقلب الواو ياء وبالعكس, لحصل بذلك لبس بين الواوي واليائي في الماضي والمضارع؛ إذ لو قِيل فيهما: (يقِيل, و يغزِي) لظُن بأنهما مضارعان (قَيِل, وغَزِي), ولهذه العلة نفسها التزموا الكسر في الأجوف والناقص اليائيين, وذلك نحو (باع, ورمى), إذ لو قالوا فيهما (يبيُع, ويرمُي) لوجب فيهما قلب الياءين واوًا للسبب المتقدم عينه, فيضيع بذلك أصل البنية ويحصل اللبس بين الواوي واليائي في الماضي والمضارع أيضًا[٢٤].

ومع أن الرضي قدَّم كل ذلك الشرح والبيان, واستدل على ما يراه من علة جعلت الفعل المضارع على تلك البنية دون غيرها, إلا أنه لم يكن مطمئنا من دخول المجادلين, أولئك النفر الذين جعلهم نصب عينيه مخافة أن يفوته شيء يتمسكون به ليقوِّضوا عليه بناءه ويصدوا رأيه, ولذلك فقد سبق الزمن وافترض دخول مجادل على هذه المسألة فقال: ((فإن قلت: أليس الضمة في قُلْتُ والواو في غَزَوْتُ وغَزَوا والكسرة في بِعتُ والياء في رَمَيْتُ وَرَمَيَا تَقْرِقان في الماضي بين الواوي واليائي؟؟. قلتُ: ذلك في حال التركيب، ونحن نريد الفرق بينهما حال الإفراد))[٢٥], فهو يفترض سائلًا جدليًا يدخل عليه لينقض رأيه القاضي بكون الضم والكسر في الأجوف بالياء والواو والمنقوص بهما كان لازما لبيان البنية, وذلك بأن في ضمة الفاء في (قُلتُ) والواو في (غزوت, وغزوا) وكسرة الفاء في (بِعت) والياء في (رميت, ورميا) دلالةً على ما كان منها بالواو وما كان بالياء, فحصلت بذلك الدلالة على البنية دون الحاجة إلى حركة عين المضارع. وهي على ما تبدو لأول وهلة حجةٌ مقبولة, وسؤال ناقض صادم قد يورد الشك والريبة على المسألة, فيضعف بذلك رأي الرضي لو فاته الالتفات إليها بوساطة منطق الجدل ومن ثم بيانه وتوضيحه, ولهذا فقد أجاب جوابًا شافيًا ومختصرًا في الرد على هذا السؤال, وذلك بأن ما ذكره الجدلي المفترض لا يصلح في هذه المرحلة؛ لأنه انتقال إلى مرحلة أعلى, وهي مرحلة التركيب, والكلام ما زال في الإفراد, وبذلك فإن حجته على الرضي ليست بمقبولة. ولم ينقطع السؤال بعد ما أبداه الرضي من استحضار لاعتراض ناقض تحققت إجابتُه بأفضل ما يكون, فقد واصل ذلك الجدلي تقديم السؤال زيادة في اللجاجة والخصومة ومحاولة في اختطاف الغلبة, ولذلك فقد قدم سؤالا آخر تكلف عنه الرضي(٦٨٦هـ) صياغته بقوله: ((فإن قلت: أليس

يلتبسان في الماضي والمضارع في خَاف يَخَاف من الخوف وهَاب يَهَاب من الهَيبةِ وَشَقِيَ يَشْقَى مِن الشقاوة وَرَوِيَ يَرْوى؟؟))[٢٦], فهو سؤال حاول السائل فيه التشكيك في كلام خصمه من زاوية أخرى, وذلك بما أورده عليه من أمثلة من الأجوف والناقص, سُمعت عن العرب دون أن يلتزموا فيها بضم عين المضارع, فلو كان بيان البنية سببًا معقولًا للضم الحاصل في مضارع الأجوف بالواو والناقص بها, وكذلك الكسر الحاصل في الأجوف بالياء والناقص بها, لما تركوا الضم والكسر إلى الفتح في نحو (يخاف, ويهاب, ويشقى, ويروي), وهو كسابقه من الأسئلة الجدلية التي تتطلب التفاتا من الشارح ليحترز منه بإجابة تعمل على إبعاد الشكوك عن هذه المسألة فيضمن لها عمرًا أطول وقبولًا جديرًا بما قاساه في ضبطها, ولهذا فقد عمل على الإجابة بصفته طرفا من أطراف العملية الجدلية, إذ رأى أن القياس الذي قاسه الجدلي لا يستوي؛ لأن الباب الذي قاس عليه غير الباب الذي نحن في صدده, وهو باب (فَعِل) بكسر العين, الذي لم يلتزموا فيه بالضم في الواوي منه والكسر في اليائي, فقد اطرد فيه فتح عين مضارعه، ولم ينكسر إلا في لغات قليلة، فلم يقلبه حرف العلة عن حاله الثابتة المطردة، بخلاف باب (فَعَل) بالفتح فإن مضارعه قد يكون مضموم العين أو مكسورها، ولذلك كان فيه مجال ليأثر فيه حرف العلة بإلزام العين حركة تناسب ذلك الحرف، ثم استدل على عدم جواز تغيير الحركة مراعاة لحرف العلة في الأبنية المطردة, بنحو (يُنبِئ ويستنبِيء) اللذان وردا على السماع بعدم تغير الكسرة إلى الفتح مراعاة لحرف العلة, مادام الكسر فيهما مطردًا, لينحصر بذلك إمكان التغيير بالأبنية التي لا تطرد فيها حالة واحدة[٢٧], كما هو الشأن في (فَعَل) الذي قد يكون مضارعه مضموم العين أو مكسورها.

ولما رأى الرضي(٦٨٦هـ) أن المجادل كان جادًا في الخصومة ويحاول استغلال كل ضعف لصالح نفسه, سعى بدوره إلى التعزيز من قوة كلامه بوساطة الاستدلال الذهني ببيان العلة, إذ ذكر أن بالإمكان التعليل بأن لزوم الضم في عين مضارع نحو (قال وغَزا), ولزوم الكسر في عين مضارع نحو (باع ورمى), بأنهم التزموا في المضارع بمراعاة الفرق بين الواوي واليائي اتِّباعا لما كان في الماضي من مراعاة للفرق بينهما، حيث إن ضم الفاء في نحو (قُلْتُ) وكسر الفاء في (بِعتُ) للتنبيه على الواو والياء، كما أن ثبوت الواو حال التركيب في نحو (دَعَوْتُ ودَعوا) يدل على كون اللام واوًا، وثبوت الياء في نحو (رَمَيْت ورميا) يدل على كونها ياء، وذلك يدل على أنهم راعوا في هذه الأفعال الفرق بين الواو واليائي في الماضي, ولذلك أتبعوا المضارع الماضي في هذه الجهة, وأما غير ذلك من نحو (تَخَافَ, وَتهاب, ويشقى, ويروي, ويطيح) وغيرها مما لم يثبت في مواضيه فرق بين الواوي واليائي في موضع من المواضع فلا يفرق في مضارعاتها[٢٨].

لقد استغل الرضي(٦٨٦هـ) كل قواه العقلية في ضبط المسألة التي شرع في شرحها والتفصيل فيها, وقد أحسن أيما إحسان في استغلال منطق الجدل الذي زاد من درجات الدقة و الضبط عنده, بما يقدمه من تنبيه واحتراز من أمور قد تفوت الرضي, فلا يلتفت إليها لتكون عندها حجة عليه وثغرة تلازم المسألة فيسهل إبطالها عند أدنى محاولة في السعي ضدها, وبذلك يتم طرحه مجدولا قد فارقته الغلبة بعد أن كان في يده الاحتفاظ بها عند توسيط منطق الجدل, المنطق الذي حرص على الاستفادة منه كلما كان ذلك مؤاتيًا له, وهو في أثناء ذلك لا ينسى الاستفادة من الاستدلال الذهني الذي ينتقل به من أمور واضحة إلى أخرى مجهولة معرضة للشكوك ليرتفع بالمسألة إلى درجات متقدمة من اليقين الذي يجعل المسألة في غاية الضبط, ويوفر الفرصة المحققة في تحقق النصر والغلبة.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية – العدد 3 – المجلد 50 – أيلول لسنة 2025

ثالثا/ المثنى:

دارت في باب المثنى مسألة من المسائل الجدلية التي عضدها الشارح بالاستدلال الذهني, حيث إنه بعد أن شرح ما ذكره ابن الحاجب(٦٤٦هـ) في تعريف المثنى, وطفق يُبَيِّن مذهبه_ أي مذهب المصنف_ فيما يجوز تثنيته من الأسماء وما لا يجوز, وذكر قِبال ذلك آراء النحويين الذي خالفوا ابن الحاجب في بعض اشتراطاته لما يُثنى من الأسماء, ولم ينسَ أن يعرِّج على بعض اللغات التي استعملها قسمٌ من العرب في المثنيات, والشواهد الشعرية التي تدل على استعمالهم لها, وصل بعد هذا كله إلى القول بأن هناك من يرى أصل المثنى والمجموع أن يكونا معطوفين بالواو, ولهذا يَرجع المستعمل إلى العطف عند الاضطرار, كما في قول الشاعر:

ليثٌ وليثٌ في مَجالٍ ضَنْكِ كلاهُما ذو أَشَرٍ ومَحْكِ[٢٩]

فإن الشاعر هنا لما اضطره الوزن, عزف عن التثنية بالحرفين (الألف والنون, أو الواو والنون) إلى التثنية بواو العطف, ثم ذكر أن التثنية بواو العطف تجيء في النثر على الشذوذ, حتى وصل بعد ذلك إلى ذكر مذهب أبي إسحاق الزجاج(٣١١هـ), الذي ذهب فيه إلى القول ببناء المثنى والمجموع بسبب تضمنهما واو العطف, فأمرهما يشبه تركيب (خمسةَ عشرَ)[٣٠], ولكن قول الزجاج هذا لم يَرق الرضي(٦٨٦هـ), فهو يرى أن بين المثنى والمجموع و تركيب (خمسةَ عشرَ) فرقًا, ويكمن ذلك الفرق في أن المعطوف في هذا التركيب لم يُحذف, إنما حُذف منه حرف العطف, الذي تضمنه المعطوف فصار مبنيا لتضمنه ذلك الحرف, أما في المثنى والمجموع, فإن الحذف وقع على العاطف والمعطوف معا_ على فرض التسليم بوجود العطف_ فلم يبقَ بعد هذا ما يتضمن معنى حرف العطف[٣١].

وكما هي عادة الرضي في تحصين المسائل وضبطها, لم يرضَ لنفسه أن يعترض على رأي, ثم يحس بأن اعتراضه مهدد بدخول المجادلين الذين يحطمون رأيه, ويطمعون في التغلب عليه, فقد أعطى الزجاجَ بعد أن اعترض على مذهبه الحقَ في الدفاع عنه, ولم يجد_ سوى الجدل_ شيئا يشفي الغليل في حسن الإصغاء لمعرفة ما يمكن أن يجيب به الطرف الثاني, وإن كان في ذلك خصومة ورغبة في التغلب, ولذلك فقد أنزله الرضي بمنزلة المجادل الذي يدافع عن رأيه, ويبرر مذهبه, فقال: ((فإن قال: بل المفرد الذي لحقته علامتا التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف، لوقوعه على الشيئين أو الأشياء، وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا واحدة، وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو، فهو مثل تضمن (من) لهمزة الاستفهام، أو (إن) الشرطية))[٣٢], فالزجاج يبرر الرأي الذي ذهب إليه بأن علامتي المثنى والجمع دليل على تضمنهما واو العطف, فهما مثل تضمن (من) للهمزة الاستفهامية مرة, ولـ (إن) الشرطية[٣٣]مرة أخرى, وهو تبرير ليس بالسهل, لأنه استدل عليه بالقياس على (من), وقد أجاب الشارح عنه بأننا: حتى لو سلمنا بوجود العطف في الأصل, فإنه أصبح مهدورًا, ثم استدل على استعمال اللفظ المفرد خاليًا من العطف ليدل على شيئين أو أكثر بالقياس على (كلا) في المثنى, و (كل) في المجموع, إلا أنهما لم يحتاجا إلى علامتي المثنى والجمع لعدم وقوعهما على المفرد, فلا يحصل توهم بإرادة المفرد بهما, وهو جواب صلد, أسكت الخصم, وحطَّم ما جاء به من رأي غريب, وهو لم يكن بتلك القوة والصلادة حتى أكسبه الاستدلال ذلك, ثم إن الشارح بعد أن حطَّم رأي الزجاج(٣١١هـ), ذهب إلى القول بأنه لو كان صحيحًا, بأن تطرد القاعدة لتسري على كل مفرد يقع على أجزاء, فيُحكم عليه بتضمن الواو, لوجب عندها بناء ألفاظ عدة منها: (عشرة, و خمسة، وكل, وجميع، ورجال), مما يثبت عدم صحة رأي الزجاج, وصحة كلام الشارح في إبطاله.

يتحرك الشارح في المسائل التي يخوضها تحركَ الواثق الحكيم, الذي يعرف مواطن القوة التي يكفيها منه أن يبيّن الأسباب والعلل, ويوضح الغامض والمشتبه, كما يعرف مواطن الضعف الي تحتمل دخول الخصوم الجدليين, الذي يعيشون على الخصومة ويطمحون إلى تحقيق الغلبة على الآخرين, فلا يكتفِ فيها إلا بعد أن يحصنها بما انتهجه من منطق جدلي يختمه_ في الغالب_ بالاستدلال, وهذه من المسائل التي سار فيها وفق هذا المنهج السليم, فحقق نصراً, ونال غلبةً, وأسقط خصمًا.

الخاتمة: خلص الباحث في هذا البحث إلى جملة من النتائج:

١–الاستدلال ضرب من الانتقال الذهني من معلوم إلى مجهول, ومن محسوس إلى آخر شبيه به, ومن آثار ظاهرة إلى أمور غائبة عن الحواس.

٢–يعتمد الاستدلال اللغوي على المادة اللغوية المأثورة عن العرب بشكل مباشر, وذلك يكون بتتبعها, واستحضارها على أنها حجة في إثبات أمر أو رفضه, أما الاستدلال الذهني فإنه يكون على قسمين: قسم يعتمد على تلك المادة, إلا أنه يوظفها في الاستدلال بشكل غير مباشر, وذلك بتوسيطها في القياس ومعرفة النظائر, والرجوع إلى الأصل, وقسم ثان لا يعتمد على المادة اللغوية, بل يعتمد على القدرة الذهنية لعالم اللغة في الاستدلال والاستنباط, وكذلك يكون الشأن في بيان العلة, والاستحسان, واستصحاب الحال, والسبر والتقسم, وباب الأولى, وغيرها من الطرائق الاستدلالية الذهنية.

٣– الجدل صناعة منطقية يجري بين طرفين, يخاصم كل واحد منهما الآخر من خلال السؤال والجواب ابتغاء للغلبة والظفر, معتمدين في ذلك على المقدمات المسلمة والمشهورة, ويحاول كل من الطرفين أن يُحكم قوله إحكامًا يحترز فيه من لزوم التناقض.

٤–في الاستدلال فائدة مثلى لا تقل عنها فائدة الجدل, وكلاهما يؤدي وظيفة ذهنية يحسن استغلالها وتوظيفها في علوم مختلفة, فبينما يؤدي الجدل وظيفته في استحضار الخصوم وإثارة أسئلتهم, يعمل الاستدلال على توجيه الضربة القاضية التي تكون كفيلة بإسكاتهم, مما يعين المستدل على أن يحصد النصر في تلك المعركة الجدلية.

٥–عمل رضي الدين الاستراباذي(٦٨٦هـ) على استغلال الفائدة الناتجة من الاستدلال الذهني ومنطق الجدل, إذ وظفهما في مسائل كثيرة ومتنوعة من شرحيه على (الكافية, والشافية), ومن حيث أنه أنتج منهما نتائج ناجعة في المسائل التي وظفهما بها, فقد ثبت أيضًا أن له قدرة ذهنية فريدة, عمل بها على اختيار خصوم أكفاء لمنازلته في الجولات الجدلية, واستحضار أسئلتهم, ومن ثم إجابته بإجابات صلبة يختمها_ في الغالب_ بالاستدلال, وقد كان للاستدلال الذهني حظوة كبرى في تلك المسائل المختلفة.

الهوامش:

(١)– كتاب العين , للخليل بن أحمد الفراهيدي, باب الدال: ٤٣/٢.

(٢) – المحيط في اللغة, للصاحب إسماعيل بن عَبَّاد, باب (الدال واللام): ٢٥٩/٩.

(٣) – تاج العروس, للزَّبيدي مادة (د ل ل): ٥٠٢/٢٨.

(٤) – المنطق عند الفارابي, لأبي نصر الفارابي:٤٥/٢.

(٥) – المنطق, للمظفر:٢٠١.

(٦) – الإغراب في جدل الإعراب, لابن الأنباري:٤٥.

(٧) –الاستدلال بالسبر والتقسيم دراسة تحليلية, لدكتور علي جاسب الخزاعي, بحث في مجلة آداب البصرة, جامعة البصرة_ كلية الآداب, عدد ٥٧, ٢٠١١م: ٦٠.

(٨) – ينظر: الإغراب في جدل الإعراب: ١٢٧.

(٩) – ينظر: دروس في علم المنطق, للدكتور جعفر الباقري: ٨٥.

(١٠) – ينظر: المصدر نفسه: ٨٥.

(١١) – ينظر: تحليل النص النحوي, للدكتور فخر الدين قباوة: ٨٨.

(١٢) – كتاب العين, باب الجيم:٢٢٤/١.

(١٣) – معجم مقاييس اللغة, لابن فارس, باب الجيم والدال وما يثلثهما: ٤٣٣/١.

(١٤) – منطق أرسطو:٤٦٩/٢.

(١٥) – المنطق عند الفارابي: ١٣/٣.

(١٦) –ينظر: الصرف العربي أحكام ومعان, لمحمد فاضل السامرائي: ٢٤٤.

(١٧) –ينظر: شرح شافية ابن الحاجب, لرضي الدين الاستراباذي: ٨١/١_ ٨٢.

(١٨) –المصدر نفسه: ٨٢/١.

(١٩) –المصدر نفسه: ٨٢/١.

(٢٠) –المصدر نفسه: ٨٢/١.

(٢١) –ينظر: تيسير الإعلال والإبدال, لعبد العليم إبراهيم: ٢٤ و ٧٧.

(٢٢) –ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٨٠/١.

(٢٣) –ينظر: المصدر نفسه: ١١٨/١.

(٢٤) –ينظر: المصدر نفسه: ١٢٥/١_ ١٢٦.

(٢٥) –المصدر نفسه: ١٢٦/١.

(٢٦) –المصدر نفسه: ١٢٦/١.

(٢٧) –ينظر: المصدر نفسه: ١٢٦/١.

(٢٨) –ينظر: المصدر نفسه: ١٢٧/١.

(٢٩) –البيت لواثلة بن الأسفع, أو لجحدر بن مالك, ورد في: خزانة الأدب: ٤٦١/٧. وهمع الهوامع: ١٤٥/١. والمقرب: ٤١/٢. وأسرار العربية, لابن الأنباري: ٦٢.

(٣٠) –ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف, لابن الأنباري: ٢٩/١, ٣١.

(٣١) –ينظر: شرح كافية ابن الحاجب, لرضي الدين الاستراباذي: ٤١٣/٣_ ٤١٩.

(٣٢) –المصدر نفسه: ٤١٩/٣.

(٣٣) –ينظر: أسرار العربية: ٢٣٨, ٢٦٧_ ٢٦٨.

المصادر والمراجع:

١–الاستدلال بالسبر والتقسيم دراسة تحليلية, لدكتور علي جاسب الخزاعي, بحث في مجلة آداب البصرة, جامعة البصرة_ كلية الآداب, عدد ٥٧, ٢٠١١م.

٢–أسرار العربية, لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥٧٧هـ), تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبود, شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع, ط١, ١٩٩٩م.

٣–الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو, لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ), تحقيق: سعيد الأفغاني, دار الفكر– بيروت,١٩٧١م.

٤–الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين, لكمال الدين أبي البركات بن الأنباري(٥٧٧هـ), ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف, لمحمد محيي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, صيدا_ بيروت_ لبنان, ٢٠٠٧م.

٥–تاج العروس من جواهر القاموس, للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي(١٢٠٦هـ), تحقيق: الدكتور محمد محمود الطناحي, سلسلة التراث العربي _ الكويت, ١٩٩٣م.

٦–تحليل النص النحوي, للدكتور فخر الدين قباوة, دار الفكر_ سوريا_ دمشق, ١٩٩٧م.

٧–تيسير الإعلال والإبدال, لعبد العليم إبراهيم, نشر مكتبة غريب, ١٩٦٩م.

٨–خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب, لعبد القادر بن عمر البغدادي(١٠٩٣هـ), تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي_ القاهرة, ط٤, ٢٠٠٠م.

٩–دروس في علم المنطق, للدكتور جعفر الباقري, مكتبة يوسف الرميض لنشر وترويج الكتب.

١٠–شرح شافية ابن الحاجب, تأليف نظام الدين الحسن بن محمد الحسين القمي النيسابوري (دراسة وتحقيق), لثريا مصطفى محمد عقاب, أطروحة دكتوراه/جامعة أم القرى مكة المكرمة_ كلية اللغة العربية, إشراف: الدكتور محمد إبراهيم البنا, ١٩٩٢م.

١١–شرح كافية ابن الحاجب, لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (٦٨٦هـ), قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب, منشورات: محمد علي بيضون, دار الكتب العلمية, بيروت_ لبنان, ط١, ١٩٩٨م.

١٢–الصرف العربي أحكام ومعان (كتاب منهجي يجمع بين الأحكام الصرفية ومعاني الأبنية), للدكتور محمد فاضل السامرائي, دار ابن كثير, ط١, ٢٠١٣م.

١٣-كتاب العين , الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ) ,ترتيب وتحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي, منشورات محمد علي بيضون _دار الكتب العلمية _ بيروت_ لبنان , ط١ , ٢٠٠٣م.

١٤-المحيط في اللغة, الصاحب إسماعيل بن عَبَّاد (٣٨٥هـ), تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين, عالم الكتب_ بيروت, ط١, ١٩٩٤م.

١٥-معجم مقاييس اللغة, لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ), تحقيق: عبد السلام محمد هارون, دار الفكر للطباعة والنشر, ١٩٧٩هـ.

١٦-المقرب, لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي(٦٦٩هـ), تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري, وعبد الله الجبوري, ط١, ١٩٧٢م.

١٧-منطق أرسطو, لأرسطو طاليس(٣٢٢ ق.م), تحقيق: عبد الرحمن بدوي, مطبعة دار الكتب المصرية_ القاهرة, ١٩٤٨.

١٨-المنطق عند الفارابي(٣٣٩هـ), لأبي نصر محمد بن محمد ابن طرخان ابن أوزلغ المعروف بالفارابي, تحقيق وتقديم وتعليق: د. رفيق العجم, المكتبة الفلسفية_ دار المشرق_ بيروت_ لبنان, ١٩٨٦م.

١٩-المنطق, للعلامة محمد رضا المظفر(١٩٦٤م), دار التفسير, ط١, ١٤٤٢م.

٢٠-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, لجلال الدين السيوطي(٩١١هـ), تحقيق وشرح: الدكتور عبد العال سالم مكرم, والاستاذ عبد السلام هارون, مؤسسة الرسالة_ بيروت, ١٩٩٢م.

٢١-الوسيط في علم المنطق, للسيد عزيز الموسوي المحمود, ط٣, ٢٠٢١م.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد 3 – المجلد 50 – أيلول لسنة 2025